



SFD الصندوق الاجتماعي للتنمية
Social Fund for Development

ورقة عمل

في المؤتمر الإقليمي

" تطوير المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية "

الكويت

14-15 محرم 1437 هـ الموافق 28-29 أكتوبر 2015م

تقديم: الأستاذة/ سها سليمان

الأمين العام للصندوق الاجتماعي للتنمية المصري

ورئيس الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة

الكويت

أكتوبر 2015

المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
2	أولاً: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية
10	ثانياً: مقدمة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي
10	ثالثاً: الأهداف الرئيسية للاتحاد
11	رابعاً: العضوية والمحاور الأساسية
11	خامساً: رؤية الاتحاد لدوره
11	سادساً: الأنشطة الرئيسية للاتحاد
11	سابعاً: آليات العمل على المستوى العربي
12	ثامناً: رؤية الاتحاد للتوجهات المستقبلية

أولاً: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية المصري

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، كأحد أهم شبكات الأمان الاجتماعي في مصر للمساهمة في حل مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل على نطاق واسع والتعامل مع الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاتها عن كاهل محدودي الدخل. وتترجم برامج الصندوق التنموية الأساسية إلى أربعة محاور أساسية، تنمية المشروعات الصغيرة، تنمية المشروعات متناهية الصغر، التنمية المجتمعية والبشرية، ونشر وتعميق ثقافة العمل الحر، والمساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الشاملة من خلال دعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع وتحديث القائم منها. وتتخصص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية، العالمية والمحلية، لتنفيذ برامج توفر فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، ومساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وذلك للفئات المستهدفة للصندوق وهي: محدودي الدخل، وشباب الخريجين، والمرأة، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة.

ويهدف الصندوق إلى توفير فرص عمل من خلال قروض للمشروعات الصغيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من إمكانية توفير هذه الفرص، ويعطي الصندوق أولوية نسبية لفرص العمل الدائمة، بالإضافة للمشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي أولوية للمشروعات التي بها قدر من المشاركة الشعبية من الفئات المستهدفة. ويقوم أيضاً بتوفير فرص عمل من خلال تنفيذ وتطوير مجموعة من السياسات الإجرائية للتعرف على احتياجات الفئات المستهدفة وضمان وصول خدماته إليها بسرعة وكفاءة. ولتحقيق ذلك يتم دعم الوكالات المنفذة ومنحها المعونة الفنية، والدعم الإداري والتنظيمي اللازمين لحسن سير وتنفيذ المشروعات.

منذ إنشاء الصندوق الاجتماعي وبداية عمله وهو يمتلك استراتيجية ورؤية طويلة المدى لأنشطته وتحقيق أهدافه وهذه الرؤية شارك في وضعها الحكومة مع صناديق التنمية الدولية والجهات المانحة والبنك الدولي وخبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية ومما ساهم على استمرار الصندوق في دعم رواد الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة كانت بتطور العمل ومتطلبات التنمية .

يتبنى الصندوق في سبيل تنفيذ مهامه عدة محاور عمل أساسية تتمثل في ما يلي:

- تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يقدم من خلالها حزماً متكاملة من الخدمات المالية وغير المالية.
- المشروعات المجتمعية والبشرية، كما يعطي أولوية لمشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة.
- كما يشجع الصندوق كذلك مختلف البرامج والسياسات التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب وطلاب الجامعات والمعاهد الدراسية وتوفير الفرص للتدريب بهدف التشغيل إلى جانب تعزيز المبادرات التي تسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

الخدمات التي يقدمها الصندوق:

1. خدمات مالية.

2. خدمات غير مالية.

3. تمويل مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب.

1)الخدمات المالية:

- يقدم الصندوق خدماته التمويلية للمنشآت الفردية أو الشركات الجديدة والقائمة التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر كما وردت بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 ويقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه و لا يجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين بها على خمسين عامل، كما يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه

■ يتم تمويل كافة الأنشطة المرخص لها بالعمل طبقاً للقوانين السائدة بالدولة ، ويشمل ذلك كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وذلك بشرط توافر الجوى الفنية والإقتصادية لكافة المشروعات الممولة ومطابقتها للالتزامات البيئية .

■ هذا والتزاماً من الصندوق في القيام بدوره الرائد في دعم ومساندة خطط التنمية القومية وإستمراره في المساهمة في تنفيذ المشروعات القومية ذات البعد الإقتصادي والإجتماعي ، فقد قام الصندوق بإبرام بروتوكولات للإشتراك في تنفيذ مشروع تطوير المخابز البلدية المدعمة وتحويلها للإنتاج الآلي بالكامل وكذلك مشروع مشروع إستبدال وإحلال مركبات السرفيس القديمة بأخري جديدة تعمل بالغاز الطبيعي .

■ **أشكال القروض / التمويلات التي تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق :**

- قروض قصيرة ومتوسطة الأجل (قروض تقليدية) .

- التمويل بنظام الحد الجاري مدين (لتمويل النفقات الجارية للنشاط) .

- التمويل وفقاً لصيغ العقود الإسلامية (المرابحات) .

- التمويل من خلال صيغة التأجير التمويلي .

- التمويل من خلال صيغة التخصيم التجاري .

■ **مجالات إستخدام القروض / التمويلات التي تمنح للمشروعات الصغيرة بنظام الصندوق :**

- تمويل شراء الآلات الجديدة والمستعملة المحلية والمستوردة بشرط توافر فترات الضمان والصيانة المناسبة وقطع الغيار .

- تمويل رأس المال العامل .

- تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات بشرط أن يكون التمويل مقترناً بتمويل رأسمال عامل و/أو آلات .

■ **من خلال الجهات الوسيطة للمشروعات متناهية الصغر:** سواء الجمعيات الأهلية لإقراض المستفيد النهائي او البنوك لإقراض الجمعيات الأهلية لنشر ثقافة عمل الجمعيات الأهلية مع البنوك وتزويدها بحجم تمويل أكبر يتناسب مع طبيعة نشاطها.

(1) الخدمات غير المالية:

■ دعم تحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال 33 وحدة شباك واحد بالمحافظات عن طريق تبسيط وتيسير الإجراءات واستصدار الموافقات والترخيص اللازمة لبدء عمل المشروعات.

■ إتاحة فرص ومنافذ تسويقية لأصحاب المشروعات من خلال عرض منتجاتهم بسلاسل القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات.

■ إيجاد سوق دائم بين أصحاب المشروعات من خلال خدمات Business Match Making B2B .

■ التسويق لكافة منتجات المشروعات الصغيرة من خلال المعارض التابعة للصندوق والتي تقام بالمعرض الدائم للمنشآت الصغيرة بأرض المعارض بصلاح سالم وكذا من خلال المعارض المتنوعة التي تقام بصفة دورية في كافة محافظات الجمهورية.

■ الترويج لفكر الحاضنات واختيار انطب الجاهات المشاركة

■ تقديم حزم تمويل ودعم فنى (بدء تطوير سلاسل القيمة).

■ تدريب فنى متخصص فى المجال الزراعى/ الصناعى/ الخدمى/ الفرنشايز

■ افكار ودراسات جدوى استرشادية للمشروعات الزراعية والصناعية.

■ خدمة معلومات الاعمال (معلومات عن مصادر المواد الخام/ موردين الآلات/ الجاهات الفنية المساعده/...الخ)

■ تنفيذ مشروعات متخصصة مع جهات مانحه (تنمية التجمعات الطبيعية- دعم سيدات الاعمال- مشروع قرية واحدة منتج واحد - الدعم الإقتصادي للمرأة).

■ عقد ندوات للتوعية بأهمية ريادة الاعمال وخدمات الصندوق.

2) تمويل مشروعات البنية الأساسية والبيئية والتنمية المجتمعية والتدريب:

1. يقوم الصندوق الاجتماعى بدور فعال في مجال التنمية المجتمعية والبشرية والحد من الفقر وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية باستخدام أسلوب العمالة المكثفة كجزء من شبكة الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى توفير فرص عمل مؤقتة في المجتمعات المستهدفة طبقا لخريطة الفقر بغرض تحسين الظروف المعيشية مع التركيز على أسلوب الإدارة والمتابعة والإشراف والاستدامة وإتاحة فرص عمل للمقاول الصغير للقيام بتنفيذ تلك الأعمال وكذلك أعمال الصيانة، ومن ضمن هذه المشاريع:

- ✓ تطهير وتبطين القنوات والمصارف المائية وحماية جوانبها.
 - ✓ تغطية القنوات والمصارف المائية المخترقة للكتل السكنية للقرى والتي تسبب تلوثا بيئيا شديدا
 - ✓ الأعمال المدنية لمحطات الرفع وإنشاء محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي باستخدام تقنيات بسيطة
 - ✓ إنشاء شبكات الانحدار وخطوط الطرد لمشروعات الصرف الصحي.
 - ✓ رصف وصلات الطرق الريفية ومدخل القرى.
 - ✓ حماية جسور الطرق بعمل التكسيات وإنشاء الحواط السائدة.
 - ✓ إنشاء وإحلال وتجديد شبكات المياه.
 - ✓ إنشاء خزانات المياه العلوية والأرضية.
 - ✓ مشروعات المباني وتشمل ترميم واستكمال المباني الخدمية العامة مثل الوحدات الصحية والبيطرية والاجتماعية ومراكز الشباب.
 - ✓ حماية جوانب نهر النيل.
2. يهدف الصندوق إلى رفع وتحسين مستويات المعيشة بالمناطق الفقيرة والمستهدفة وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والخدمات المجتمعية والبشرية ويتم توصيل تلك الخدمات إلى أكبر قطاع ممكن من المواطنين.

- ✓ الخدمات الصحية والسكانية.
- ✓ تشغيل الشباب بالمناطق الريفية والحضرية.
- ✓ حملات النظافة ونقل المخلفات.
- ✓ خدمات التعليم بمرحلة الطفولة.
- ✓ تشغيل الشباب في حملات محو الأمية.
- ✓ التشغيل في أنشطة التحقق والمساءلة الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية.
- ✓ تشغيل الشباب من خلال توفير فرص عمل " التشغيل لدى الغير " ، وتيسير فرص التشغيل الذاتى بعد تأهيلهم على المهارات الفنية والحياتية والإدارية اللازمة لسوق العمل .

3. يهدف الصندوق إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تطبيق "خطط الإدارة البيئية المتكاملة" وذلك بالمشروعات الممولة كليا أو جزئيا من الصندوق الاجتماعي للتنمية . كما تهدف إدارة البيئة التابعة للصندوق بمنظور أشمل إلى مساعدة شركاء التنمية Stakeholders للقيام بدور إيجابي في تحسين نوعية الحياة من خلال تنفيذ مشروعات وأنشطة تنموية تحترم البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية بصورة آمنة للأجيال القادمة وذلك من خلال:

- ✓ تقديم الدعم الفني لإدارات الصندوق الاجتماعي للتنمية وباقي شركاء التنمية .
- ✓ بناء قدرات العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية بما في ذلك الإدارات والمكاتب الإقليمية لتضمين البعد البيئي في كامل دورة حياة المشاريع .
- ✓ المشاركة بالدعم الفني في تنفيذ مشاريع بيئية نموذجية تساهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية .
- ✓ تقوية الروابط مع جهاز شئون البيئة ووزارة الدولة لشئون البيئة وجميع الجهات الدولية العاملة في مجال الحفاظ على البيئة.

- ✓ المشاركة في تحفيز الجهات المانحة على تقديم الدعم للأنشطة والمشروعات البيئية.
- ✓ التنسيق وتبادل الخبرات مع المنظمات القومية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة منذ نشأته عام 1991 حتى 2015/8/31:

قام الصندوق الاجتماعي للتنمية منذ إنشائه بضخ إجمالي تمويل حوالي 28.6 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية أغسطس 2015 تفصيلها كالآتي:-

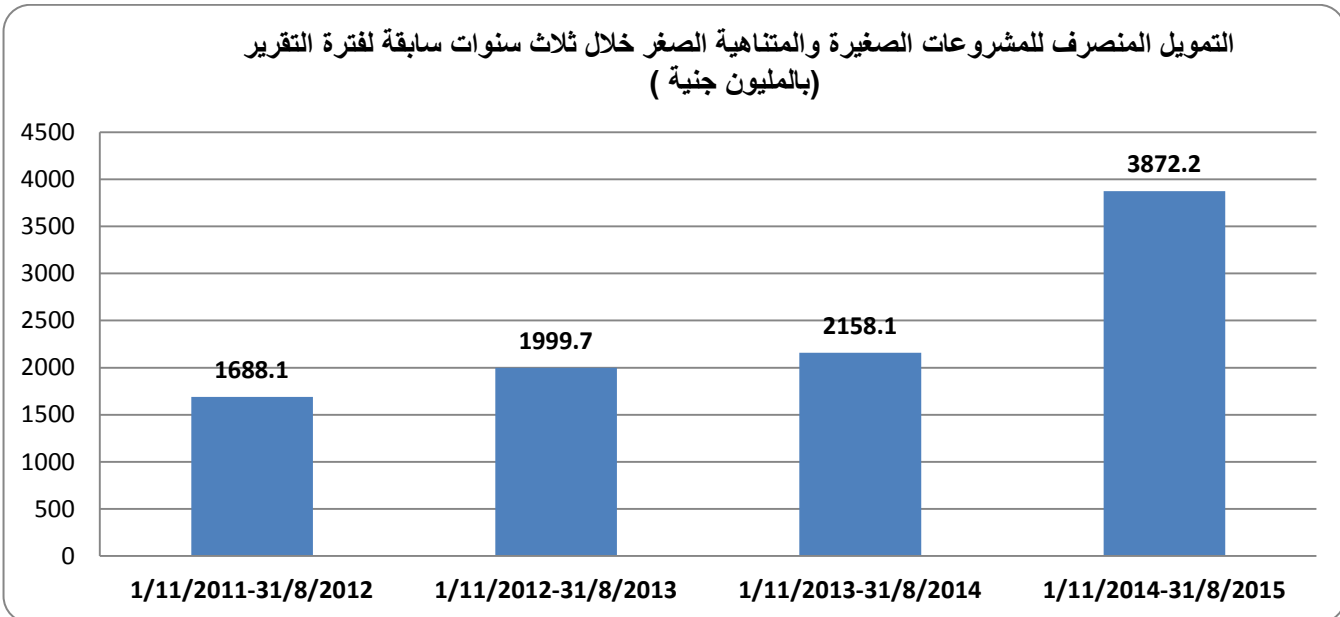
- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي 23.5 مليار جنيه مولت حوالي 2.2 مليون مشروع وفرت 3.6 مليون فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 5.1 مليار جنيه وفرت 710.874 فرصة عمل.

أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة من 2014/11/1 حتى 2015/8/31:

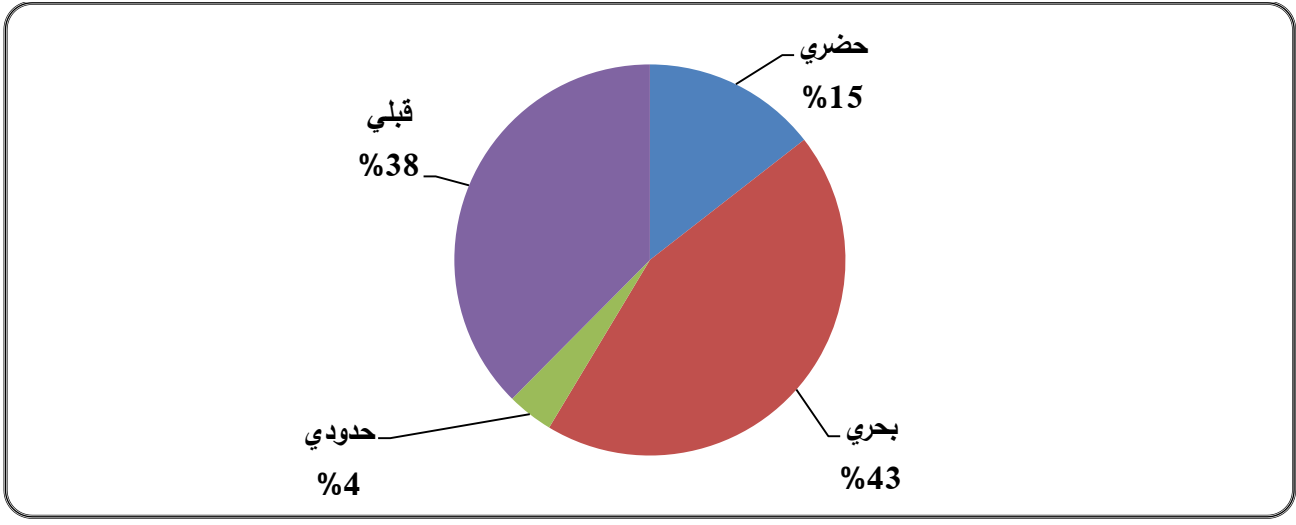
قام الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة بضخ إجمالي تمويل حوالي 4.5 مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات حتى نهاية أغسطس 2015 تفصيلها كالآتي:-

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بحوالي 3872.2 مليون جنيه مولت حوالي 180.951 مشروع وفرت 261.378 فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 634.3 مليون جنيه وفرت 100.417 فرصة عمل.

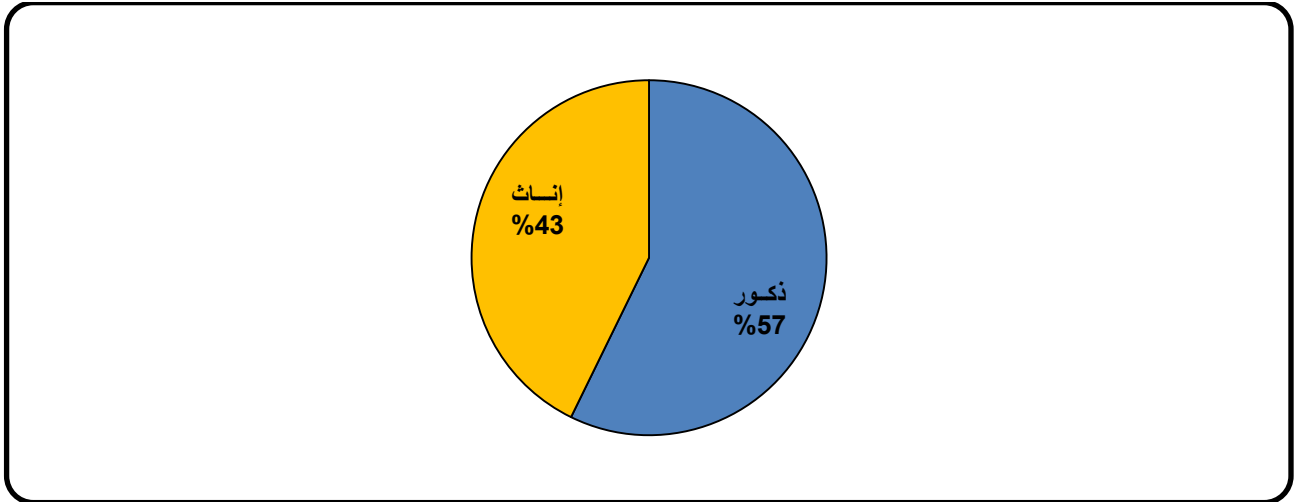
هذا ويعكس الشكل البياني التالي زيادة معدلات الإقراض للفترة من 2014/11/1 حتى 2015/8/31 مقارنة بالفترات السابقة وزيادة قدرها 79 % عن التمويل المتاح للعملاء خلال نفس الفترة للعام السابق ، 93.6 % عن الفترة من 2012/11/1 حتى 2013/7/31 ، 129 % عن الفترة من 2011/11/1 حتى 2012/7/31 .



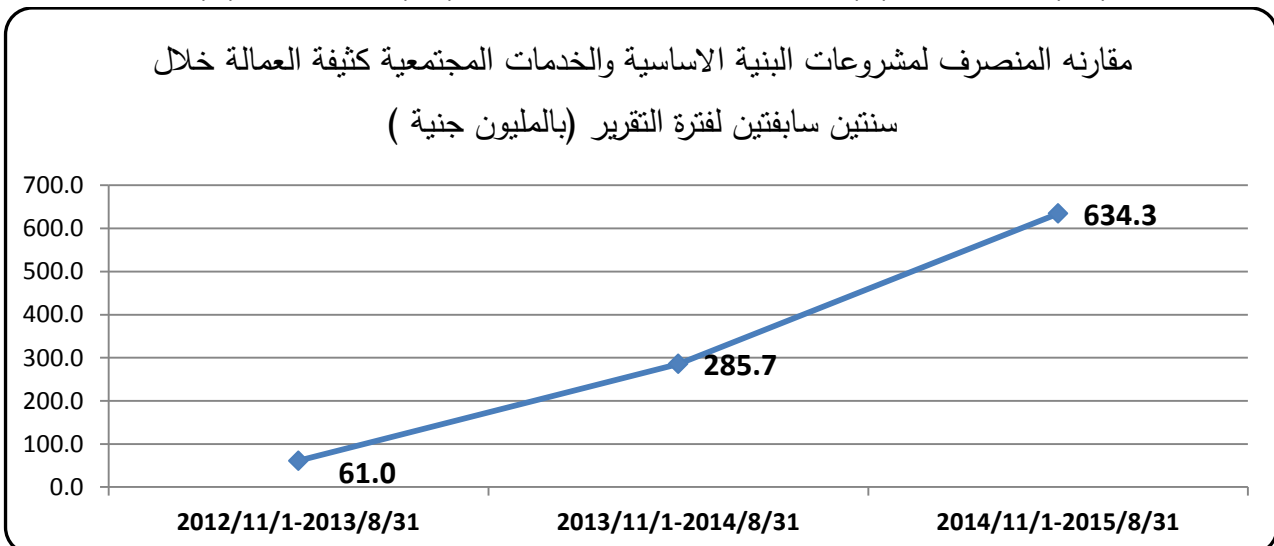
التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موزعا جغرافيا :



-التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا للنوع الاجتماعي:



هذا ويعكس الشكل البياني التالي زيادة المنصرف على مشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية السابقة وبنسبة قدرها 122 % عن نفس الفترة 2013/11/1 حتى 2014/8/31 و 939 % عن نفس الفترة من 2012/11/1 حتى 2013/8/31



قام الصندوق خلال نفس الفترة بدعم عملية التكامل بين الخدمات الغير مالية والمالية فضلا عن قيام الصندوق بدور الميسر في تقديم بعض الخدمات وفي هذا الإطار أنتهى الصندوق من دعم توفير استراتيجية زراعية للبنك الأهلي المصري وبنك التنمية الصناعي مع توفير تمويل لوضع استراتيجية قومية للتجمعات الإنتاجية الطبيعية يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية حزمة من الخدمات غير المالية لتنمية المشروعات الصغيرة والتي ترتبط بدورة حياة المشروع وذلك كما يلي :

أ : مرحلة بدء المشروع

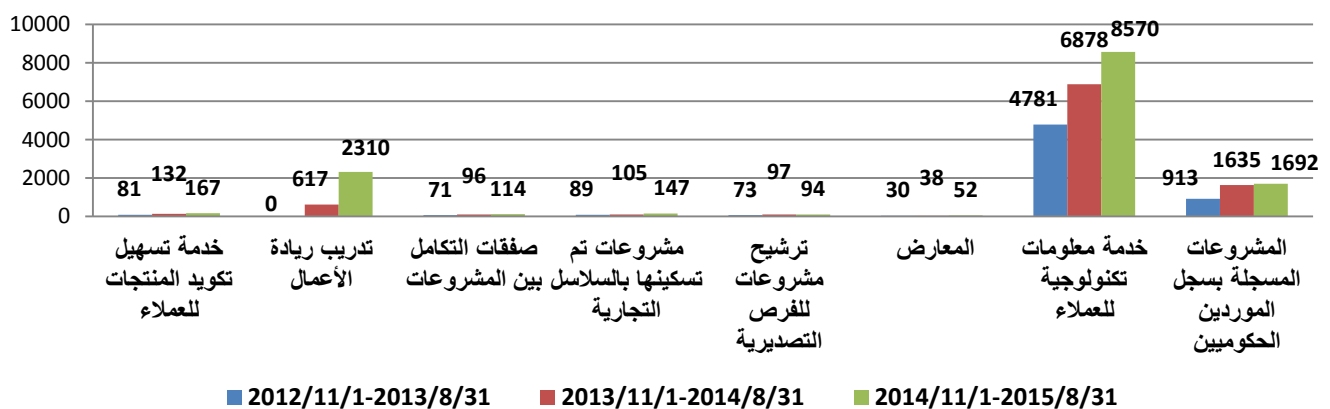
- تدريب عملاء - زيادة الأعمال لعدد 2310 متدرب.
- تدريب مدربين - زيادة الاعمال لعدد 66 مدرب ومدربة.
- توفير خدمات معلوماتية لعدد 8570 مستفيد.
- توفير عدد 62 دراسة جدوى استرشاديه للمشروعات الصناعية والزراعية.
- إصدار التراخيص للمشروعات من خلال 31 مركز الشباك الواحد أصدرت 15697 رخصة نهائية ، 19021 رقم قومي للمنشأة ، 3289 سجل تجارى ، 7359 بطاقة ضريبية خلال الفترة.

ب : مرحلة النمو/الاستمرارية للمشروع

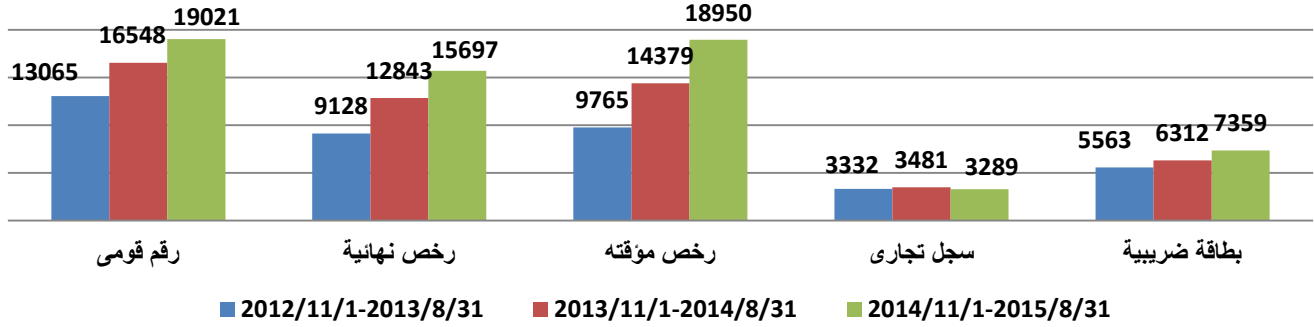
تسويق منتجات المشروعات الصغيرة من خلال آليات متنوعة أهمها:

- المعارض حيث تم تنفيذ 52 معرض أشارك بها 1395 عارض وحقت مبيعات وتعاقبات بأجمالي 9.38 مليون جنية.
- تسجيل عدد 1692 مستفيد من جميع المحافظات بالجهات الحكومية لتفعيل بند 10% من المشتريات الحكومية لصالح المشروعات الصغيرة بقيمة مناقصات 26.364 مليون جنية .
- خدمة تسهيل تكويد المنتجات للعملاء (بار كود) حيث تم تكويد منتجات 167 عميل .
- تسكين المشروعات بجميع فروع شركات القطاع العام والسلاسل التجارية الكبرى بالقاهرة والمحافظات لمساعدة العملاء في التسويق من خلال عرض منتجاتهم حيث تم تسكين عدد 147 مشروع بقيمة مبيعات بالقطاع العام 1.525 مليون جنية.
- ترشيح عدد 94 مشروع للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية
- تنفيذ صفقات تكامل بين المشروعات من عملاء الصندوق لتغطية احتياجات المشروعات من مكونات العملية الإنتاجية بواسطة مشروع اخر B2B حيث تم تنفيذ 114 صفقة بقيمة حوالى 3.975 مليون جنية.

جدول مقارنة لأهم الخدمات الغير مالية



جدول مقارنة لخدمة الشبكات الواحد



التوجهات الاستراتيجية للصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عام 2015

الصندوق الاجتماعي للتنمية معنى في المقام الأول بالتشغيل وإتاحة فرص عمل وهو شبكة أمان تساند الدولة وتدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد تبنى الصندوق الاجتماعي استراتيجية لعام 2015 من خلال المحاور التالية:

- وضع استراتيجية قومية بتعريف موحد لقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير فرص تشغيل و بناء قدرات ومهارات الشباب العاطلين وذلك لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية حيث يتم التركيز علي المشروعات كثيفة العمالة في القطاعات المختلفة والتي تهدف إلي زيادة فرص التشغيل بالنسبة للشباب والفتيات، كما يتم التركيز أيضاً علي المحافظات الأكثر فقراً طبقاً لخريطة الفقر
- تقديم المزيد من تبسيط الإجراءات واستحداث آليات تمويلية وغير تمويلية جديدة لتشجيع الشباب على إقامة مشروعاتهم في مختلف مدن ومحافظات الجمهورية.
- التركيز على بعض الفئات المستهدفة وأهمها الشباب والمرأة.
- المساهمة في دماج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي ووضع آليه لتطبيق عملية الإدماج مع وضع بعض الحوافز للمساعدة على التطبيق مثال (الضرائب، التدريب، الأراضي....).
- الاستهداف القطاعي والجغرافي حيث التوجه نحو استهداف زيادة نسبة القطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة وخاصة الصناعة كثيفة التشغيل ودعم فكرة المجمعات الصناعية المتخصصة، واستهداف تمويل مشروعات بمحافظة الصعيد والتركيز على المحافظات الأكثر فقراً، واستهداف المشروعات الكبرى للثروة الحيوانية والسمكية .
- إجمالي مستهدفات تمويل / منح لمشروعات الصندوق خلال العام المالي المنتهى فى ديسمبر 2015 مبلغ حوالى 4.7 مليار جنيها .
- مساهمة الصندوق في الشركات المتخصصة في التمويل متناهي الصغر .
- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات وذلك من خلال دعم التجمعات الإنتاجية Clusters وقد تم البدء في تحفيز الموارد لهذا الغرض.
- التوسع في خلق شركات استراتيجية مع شركاء التنمية من وزارات وهيئات محلية ودولية 0

ثانيا: مقدمة عن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة 90 في المئة من المنشآت المسجلة في الوطن العربي وهي النسبة في كل من سلطنة عمان والكويت في حين ترتفع هذه النسبة الى 95 في المئة في السعودية وتتجاوز ما نسبته 99 في المئة من مجموع المنشآت غير الزراعية في مصر حسب دراسة صادرة عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت. وبلغت مساهمة هذه المنشآت في اجمالي الناتج المحلي للجزائر 77 في المئة و 59 في المئة في فلسطين وحوالي 25 في المئة في السعودية وتوظف هذه المنشآت حوالي 74 في المئة من مجموع التوظيف في مصر وحوالي 50 في المئة في الاردن ونحو 72 في المئة في البحرين فيما بلغ عدد هذه المنشآت في الوطن العربي عام 2010 بحسب الدراسة نحو 10 ملايين منشأة.

ثالثا: نشأة الإتحاد والأهداف الرئيسية.

أنشأ عام 2004 كاتحاد عربي غير هادف للربح تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ويضم المؤسسات والجهات التنموية الراحية والداعمة والمهتمة بتنمية وتمويل المنشآت والمؤسسات الصغيرة ويهدف إلى:

- تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة العربية وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما
- تبادل الخبرات والنماذج العربية والتعريف بالبرامج التدريبية المتاحة والعمل على الاستفادة منها.
- رفع قدرة وتنافسية المنشآت الصغيرة من خلال خدمات تنمية الاعمال والدعم الفني وخدمات التمويل.
- دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والاستفادة من أنشطة المؤسسات الأعضاء بالاتحاد.

رابعا: العضوية والمحاور الأساسية

العضوية للاتحاد: يجمع الاتحاد في عضويته:

1. العضوية العاملة: الهيئات والصناديق والاتحادات والجمعيات والمراكز والمؤسسات التي تعمل في مجال تنمية وتمويل ورعاية ودعم المنشآت والمؤسسات الصغيرة.
2. العضوية المنتسبة: المؤسسات والمنشآت الصغيرة .
3. العضوية المراقبة: الجهات العربية والدولية .
4. ويضم الاتحاد كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية واتحاد المصارف العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وتشارك هذه الهيئات في حضور اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية.

خامسا: رؤية الاتحاد لدوره

Networking

1. آلية للتشبيك :

لإمكانية الاستفادة من القدرات والخبرات العربية لكافة الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

2. آلية للتبادل الفني: Exchange لنقل الخبرات والتعريف بنماذج البرامج التدريبية العربية والاستفادة منها من خلال المنظمات

والهيئات التنموية العربية والدولية مثال ذلك: منظمة اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

Cooperation

3. آلية للتعاون:

بهدف تنمية المنشآت والمؤسسات الصغيرة من خلال أعضاء لحل مشكلة البطالة والتشغيل من خلال التعاون العربي وبرامج التنمية وزيادة الاعمال والاستثمار المختلفة.

سادسا: الأنشطة الرئيسية للاتحاد

- المساهمة والعمل على نشر برامج ريادة الأعمال العربية
- المشاركة والتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في برامجها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع ومشاركة الاتحادات النوعية والمنظمات العربية والدولية والصندوق الاجتماعي للتنمية على أنشطة إقامة وتنفيذ المنديات والملتقيات والمؤتمرات العربية لدعم المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

سابعا: آليات العمل على المستوى العربي

1. العمل على تعزيز مجتمع ريادة الأعمال والمشروعات والمنشآت والمؤسسات الصغيرة على مستوى الوطن العربي من خلال أعضائه للمساهمة في مشكلات البطالة والتشغيل وفي خلق فرص العمل المنتجة وتوسيع وخلق أسواق العمل الجديدة.
2. العمل على تنمية مشروعات سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد من خلال تبادل الخبرات العربية والدولية والنماذج الإنتاجية العربية ومساعدة الجهات العربية على نقل الخبرات العربية من خلال اللقاءات والنشرات.
3. التعاون مع المؤسسات والهيئات في تنمية ونشر فكر العمل الحر وريادة الأعمال لتنمية المنشآت الصغيرة والتعريف بخدمات دعم الأعمال والتعاون مع المنظمات العربية والدولية لنشر برامج التدريب الخاصة بتنمية التعاون والتبادل التجاري للمشروعات والمنشآت الصغيرة.
4. التعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية في خطته في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة المنشآت والمؤسسات للاستفادة من التمويل المتاح بالمبادرة الكويتية للحصول على التمويل في المشروعات التنموية.

أهم الأنشطة الحالية:

1. المشاركة في المبادرات وتفعيل الأهداف المرجوة للأنشطة مع شركاء التنمية:
التركيز على الأهداف الرئيسية للاتحاد لتفعيل دور المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال العربية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وتوفير فرص العمل المنتجة وفي تلبية الاحتياجات المحلية وتحقيق مشاركة الشباب في التنمية، من خلال عدة محاور استراتيجية مقترحة للمدى القريب خلال الفترة الحالية والمستقبل القريب، حيث تقوم الجهات أعضاء الاتحاد باختيار المحاور التي يرون أولوياتها وفي مجال عملها والتركيز عليها من قبل أعضائه ومن خلال مشاركة الهيئات والجهات الداعمة في كل بلد لتحقيق تلك الأهداف ويتم تبادل الخبرات فيما بينها.
2. تبادل الخبرات العربية في مجال تنمية المنشآت والمؤسسات الصغيرة
لدعم ريادة الأعمال والاستفادة منها بين الدول العربية، حيث أن لاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة هو آلية للتشبيك Networking for Small Businesses بين المؤسسات الداعمة تحت مظلة عربية يمكنها المساهمة في تعظيم مجتمع ريادة الأعمال العربي.
3. الاستفادة من نماذج البرامج التدريبية العربية على المستوى العربي Entrepreneurship ، مثال ذلك: منظمة اليونيدو والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وغيرها في المساعدة في حل مشكلة البطالة العربية والتشغيل من خلال التعاون العربي وبرامج التنمية وتبني برامج ريادة الأعمال العربية.
4. التعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في برامجها لتنمية المشروعات:
وخاصة المشاركة في الملتقيات العربية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحادات للمساهمة للاستفادة من الخبرات العربية ومن التمويل المتاح ومن القدرات والخبرات العربية.

ثامنا: رؤية الاتحاد للتوجهات المستقبلية

وهي ثلاثة توجهات حتمية يجب العمل عليها وهي:

1. التركيز على ربط رؤية ومهمة وأهداف تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي: لإمكانية وضع الخطط والوسائل والآليات التنفيذية لتحقيق اهداف التنمية وعوائدها.
2. أن تكون تنمية المشروعات غاية ووسيلة لزيادة كفاءة وفاعلية وتنافسية منشآت وكيانات سلاسل القيمة والامداد، وللمساهمة في حل مشكلات المجتمع وخاصة الأمن الغذائي وتحقيق نوعية وجودة الحياة.
3. أن نشجع ونعزز مفهوم ريادة الأعمال لتحقيق إنشاء مشروعات تتسم بالإبداع والمخاطرة والقدرة على النمو وتحقيق قصص نجاح وتكوين الثروات لتحقيق التنمية المنشودة وليكون الخيار الدائم والأساسي للشباب وللخريجين عن الخيار الوظيفي.